(الأمناء) تستطلع آراء عدد من الإعلاميين والشخصيات المهمة حول الغياب غير المبرر للمؤسسات الإعلامية الحكومية في عدن:

الإعلام الرسمي بعدن .. سيف في بطن فارسه..!

استطلاع/ منى قائد

تلعب الوسائل الإعلامية الحكومية (الرسمية) دورا بارزا ومهما في حياة المواطن اليمني البسيط، وذلك من خلال نقل الأحداث وتوضيح ما يحدث في الواقع بشكل منطقي وشفاف.. وبغيابها عن الميدان بشكل غير مبرر أثار الكثير من التساؤلات بين أوساط متابعيها وقراءها وكذا منتسبيها .. وأصبحت الأحداث تفسر على حسب سياسة وهوى الصحف الأخرى (الخاصة). ولمعرفة مدى تأثير غيابها بين متابعيها ومنتسبيها، دعونا نتابع تفاصيل ما تم التوصل إليه:

أوائل وسائل الإعلام في الجزيرة العربية

كانت بداية جولة "الأمناء" الاستطلاعية مع الأخت/ هدى الصراري التي قالت: (مازال المواطن العادي في عدن يتساءل عن سبب توقف القنوات الإعلامية الرسمية منها تلفزيون وإذاعة عدن عن أداء رسالتها الإعلامية بالرغم من تحرير المدينة منذ ما يقارب العام وأكثر).

وأضافت: برأيي يعزى هذا التوقف غير المبرر إلى عجز الحكومة الشرعية وعدم تواجدها في العاصمة عدن إلى جانب كونه قرار سياسي بامتياز يرجع إليه سبب التوقف، وعلى الرغم من سماعنا لتصريحات وزير الاعلام السابق (القباطي) عن إعادة فتح القناة وفي القريب العاجل لكن للأسف كل هذه التصريحات كلام في الهواء.

وتساءلت الصراري عن السبب الحقيقي وراء هذا الإغلاق المتعمد للقناة الرسمية والإذاعة المحلية لعدن والذي يعتبران من أوائل وسائل الإعلام في الجزيرة العربية ولهما باع طويل في مشوار العمل الإعلامي ولم يتوقفا أبدا وظلا يمارسان نشاطهما في أحلك الظروف التي مرت بها عدن خاصة والجنوب عامة، لكن للأسف هذه المرة هو إغلاق متعمد على حساب قنوات أخرى خاصة تصدح في عدن من وسائل إعلامية إذاعية خاصة وغيرها.. كذلك لم تفكر هذه الحكومة أن القنوات الإعلامية الرسمية لها دور بارز في أداء رسائل إعلامية معينة خصوصا ونحن مازلنا في حالة حرب مع المليشيات الانقلابية وقوات صالح وأن توقف قنواتنا الرسمية يعد هزيمة مقابل ما تقدمه تلك القنوات غير الشرعية .

كما استعجبت الصراري من عدم تساؤل الحكومة عن مصير الطواقم الإعلامية و الادارية التي كانت تدير هذه القنوات كالإذاعة والتلفزيون ماذا ستعمل وكيف ستعيش وتقوم بالانفاق على حياتها ومن تعيله ولم تتساءل يوما بأن عدم عودة بث القنوات هذه يجعل المواطن والشارع العام في حيرة من أمره.

وواصلت الصراري طرح تساؤلاتها قائله: (لماذا هذا التعنت واللامبالاه من قبل القائمين والمسئولين عن عودة بث قناة وإذاعة عدن بالرغم من المطالبة أولا من العاملين فيها برجوعها وثانيا من الشارع العام الجنوبي والعدني لكن للأسف لا حياة لمن تنادي.

وطالبت الحكومة الشرعية بسرعة إعادة فتح تلفزيون عدن وإذاعتها من العاصمة عدن وليس من أي عاصمة عربية أخرى وإعادة كافة العاملين إليها من إداريين وطاقم إعلامي في القريب العاجل خصوصا بعد استنفاد المذكورين سالفا كافة الوسائل السلمية من وقفات ومطالبات أمام الحكومة والمسئولين

عودة الإعلام الرسمي ضرورة سياسية واجتماعية ملحة تتطلبها مجريات الأحداث

ولم يتبقى لديهم أي اتجاه غير الاتجاه القانوني للتعبير عن مطالبتهم العادلة بحقهم بالعمل في قناة وإذاعة عدن طالما والجهات المسئولة غير مبالية بحق هؤلاء الكوادر والعاملين فيها.

عودة عمل المؤسسات الإعلامية

ومن جهة أخرى، عبر الصحفي/ نجمي عبد المجيد عن رأيه حول هذا الموضوع بالقول: (في الوقت الراهن لابد من عودة عمل المؤسسات الإعلامية في عدن.. وذلك يتطلب رؤية جديدة في آلية تفعيلها، لأن ما مرت به عدن من أحداث غيرت الكثير من نظرة الناس لهذه الوسائل المتواصلة مع الواقع .. وغياب هذه المؤسسات عن عملها في عدن أوجد فراغا في التواصل بين العامة وحقيقة الخبر ومجريات الأحداث التي أصبح سكان هذه المدينة يتواصلون مع المستجدات عبر قنوات ربما تصور ما جرى بما يخدم غرض سياسي معين).

لذلك تشكل قضية إعادة تفعيل دور هذه المؤسسات ضرورة سياسية واجتماعية، حتى تظل المرصد الذي يقدم للرأي العام الصورة والمعلومة الواضحة حول ما يحدث في عدن.

أهم أدوات أي دولة أو سلطة

وكانت لنا وقفة مع المواطنة/ نهى صالح التي قالت: (يعتبر الإعلام الرسمي من أهم أدوات أي دولة وسلطة كونه أحد الروابط المهمة بين الحاكم والمحكوم، حيث يرتكز أي حكم شرعي على السلطة والمال والإعلام ومع غياب وسائل الإعلام الرسمية عن الأرض المحررة أصبحت شرعية الدولة منتقصة ومهددة بالضرب من قبل الأعداء خاصة وأن الشعب في الأزمات والحروب يلجأ نحو الإعلام الرسمي ومع غياب ذلك الإعلام يسهل للإشاعة أن تنتشر معتمدة على مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي التي حلت محل الإعلام مما سبب إرباك في المشهد الداخلي.

وأضافت قائله: (لعل وزارة الإعلام تحاول أن تعيد مؤسسات الإعلام إلى الأراضي المحررة، لكن الواقع المالي لدى الشرعية وانعدام مصادر الدخل مع تحكم المليشيات الانقلابية بالبنك المركزي حال دون ذلك في الفترة الماضية .. ناهيك عن قيام بعض المكونات الحزبية بتعطيل فكرة عودة القناة إلى عدن وذلك من خلال العمل على زرع القلق لدى دول التحالف من فكرة إعلان الانفصال من قبل القوى المنتصرة في عدن والتي تنتمي للحراك الجنوبي.. الأمر الذي لو حدث سيسبب إحراج لتلك الدول).

مبينه بذلك أن هذه الأحزاب تناست أن هذه القوى قد حققت الانتصار لدول التحالف وأنها تعي جيدا أن إعلان الانفصال لن يكون بالأمر السهل، لذلك فالسبب الرئيسي خلف عدم العودة يكمن في غياب الموارد المالية التي تضمن استمرارية وعمل هذه المؤسسات من الداخل.

ولفتت إلى أن المستقبل القريب سيشهد انفراجه على المستوى المالي للحكومة مما سيتيح فرصة ذهبية أمامها لتعيد وسائل الإعلام الرسمي وتستكمل بذلك أركان شرعيتها خاصة وأن المؤسسات الإعلامية في عدن ليست مجرد مؤسسات عابرة بل هي مدارس تاريخية ترتبط بتاريخ المدينة وهويتها.

سلاح تنويري خطير ومؤثر

ومن منظور أكاديمي كانت لنا وقفة مع الدكتورة/ أسمهان العلس أستاذ التاريخ الحديث المشارك والأمين العام للجمعية اليمنية للتاريخ والآثار عدن التي عبرت عن رأيها قائله: (وسائل الإعلام العامة على اختلاف أنواعها – الرسمي وغير الرسمي – سلاح تنويري خطير ومؤثر في السياق الإنساني العام، وفي زمن الحرب واللا سلم تصبح هذه الوسائل فاصلة في مجريات الأمور ومخرجات الأحداث).

وأضافت: وفيما يخصنا في عدن فالوضع بدا مؤسفا منذ (يوليو 2015م) بعد أن أحرز الشباب الانتصار التام في هذه المدنية.. فكان هناك ثمة إجراءات يجب أن تعزز هذا النصر وتخدم استقرار البلاد منها السيطرة التامة على المواقع السيادية كالإعلام والمطارات البحرية والجوية والمواقع العسكرية، لكن ما حدث من تجاهل تام لهذه الإجراءات لا يجد تفسيرا منطقيا له.

وواصلت حديثها قائله: (إن كان الهدف الاستراتيجي للحكومة هو فرض الشرعية وتثبيت النظام فشخصيا اعتبر تجاهل الدولة للسيطرة على هذه الأجهزة شكل إضعاف للنصر ولهيبة الدولة وكذا تطبيع الحياة العامة.. وأشاع غياب السيطرة الرسمية على الأجهزة الإعلامية آثارا سلبية على العمل الرسمي أبرزها عدم وجود وسائل إعلامية رسمية ناطقة باسم الدولة على كل المستويات – الصحافة – الإذاعة والتلفزيون. ونتج عن ذلك أن تسابقت وسائل إعلامية خاصة وأدوات التواصل الاجتماعي الفردية لتغطية أخبار الأجهزة الرسمية مضيفة إليها أرائهم وتحليلاتهم الشخصية التي تدخل الجهات الرسمية في مآزق كثيرة.. وأضاف استمرار بث قناة عدن الفضائية من خارج عدن تأكيدا غير معلن أن هذه السلطة تعزز ذلك النهج).

وأوضحت: توقف وسائل الإعلام الرسمية يعني تحديدا أننا أمام غياب غير مبرر للإعلام الملتزم لسياسة الدولة، مما أفسح المجال للصحف الخاصة المدفوعة الأجر للكلمة التي تريدونها، وأمام صحف الأحزاب السياسية الملتزمة

توقف قنواتنا الرسمية يعدُّ هزيمة مقابل ما تقدمه القنوات غير الشرعية

لرؤية حزبها.. وهذه قضية إستراتيجية كبيرة تتعلق بقضايا أمنية ووطنية كبيرة لن يختلف معي حولها أي شخص عاقل .

لذا فإن ما آلت إليه أوضاع الأجهزة الإعلامية لا أجد له تفسيرا سوى أنه يسير باتساق منسجم مع إصرار الحكومة على استمرار بقائها خارج

توقف وسائل الإعلام الرسمي أفسح المجال للصحف الخاصة المدفوعة الأجر للكلمة حسب هواها

أرضها .. وهو الأمر الذي أشاع حالة من الاضطراب العام للحياة العامة في عدن، وتتحمل الحكومة مسئوليتها الأولى والأخيرة في ذلك الأمر الذي يعكس في

إعلامنا الشرعي ميت بسبب موت شرعية الإعلام

الأخير قراءتين لا ثالث لهما إما أننا أمام قصور عام في رؤية هذه الحكومة لإدارة المناطق المحررة أو أن هناك هدف غير معلن من استمرار حالة ألا حرب... ألا سلم في عدن .

إخفاق حكومي في إعادة بث الوسائل الإعلامية

وكانت آخر جولتنا الاستطلاعية مع الإعلامي المتألق أيمن أمين والذي قال: (ظل تلفزيون عدن منذ تأسيسه في (11سبتمبر64م) وحتى أواخر أبريل يعمل ويبث إرساله دون توقف ومرت عليه كل المنعطفات السياسية، لكن خلال توقفه في(2015م) تفاجئ كل متابعيه ومحبيه أنه مازال يبث من خارج حاضنته التواهي إلى هذه اللحظة).

وأضاف: ليست المشكلة في توقف بثه من التواهي فحسب بل توقف لقمة العيش لعدد يكاد يفوق الـ(600موظف ومتعاقد ومساهم) .. ناهيك أيضا عن توقفت أقدم إذاعة في الجزيرة العربية إذاعة عدن التي لم تتوقف يوما واحد منذ التأسيس في (أغسطس عام1954م) .

وواصل حديثه مستنكرا بقوله: لا نعلم السبب الحقيقي وراء إخفاق الحكومة حتى اللحظة في إعادة بث وسائل الإعلام الرسمي إلى عدن .. لكني أكاد أجزم أن السبب ليس سياسة البث فحسب بل أمور أخرى كاحتمالية عدم قدرة الحكومة على توفير الرواتب خاصة وأن المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون مازالت تحت قبضة الانقلابيين وحليفهم المخلوع صالح.

وأشار قائلاً: (طبعا كغيري من أعضاء فريق تشغيل تلفزيون عدن في المملكة عانينا حتى ونحن في الغربة من دونية التعامل من قبل أغلب أعضاء الحكومة سواء وزارة الإعلام النائمة في العسل أو رئاسة الوزراء أو وزرائها المبجلين والأعذار لعدم فتح الإذاعة والتلفزيون يتم تفصيلها على مزاج حكومتنا) .

السؤال الأهم متى سنسمع عن تعيين مختص في الإعلام من الصحفيين والإعلاميين المهنيين وليس تعين شخص لا يفقه معنى عبارة وسائل إعلام رسمية ؟.

ويتبع متسائلاً: متى ستصحو حكومتنا لتتخذ قرارا جازما بعودة البث، ومتى سينصفون الإعلاميين في حقوقهم فأنا على سبيل المثال عدت من المملكة العربية السعودية لأجد أن راتبي تم قطعه من قبل الحوثيين بحجة أن سافرت خارج البلد ولم استأذنهم.

مشيراً إلى أنه يعيش بلا راتب وربنا ساترها معه.. فماذا عن الإعلام الشرعي الذي يذبح يوميا بسكين تقاعس وإهمال؟!.

واختتم حديثه بالقول: ربما سينتهي بنا المقام أن ننسى رسالتنا الإعلامية ونتجه للعمل بسيارات الأجرة .. بحثا عن لقمة العيش. لذا فإعلامنا الشرعي ميت بسبب موت شرعية الإعلام.

ولـ(الأمناء) كلمة..

أن استمرار توقف وغياب وسائل الإعلام الرسمي بشكل غير مبرر عن المناطق المحررة يعني أن صوت السلطة الرسمية أصبح مفقودا.. كما يعد خسارة كبيرة لأهم وسيلة تعمل على تطبيع الحياة داخل المدن المحررة.

فمتى ستعي حكومتنا مدى أهمية تفعيل دور هذه الوسائل لتتمكن من القيام بواجبها الوطني وتقديم رسالتها السامية.